العرب
السبت 2020/02/08
السنة 42 العدد 11611

ديمقراطية خمس نجوم

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن المسرحية المثيرة التي مثلها الرئيس الأميركي دونالد ترامب وكبار قادة حزبه الجمهوري في مبنى الكونغرس بواشنطن، يوم الاثنين الـ3 من فبراير 2020 فيما يسمى بخطاب الاتحاد، وما أطلقه الرئيس من سهام مسمومة ومميتة على خصومه الديمقراطيين، أزاحت الغشاوة عن عيوننا، نحن المغتربين العراقيين في الولايات المتحدة، وجعلتنا نتأكد من أن الضرب تحت الحزام بين السياسيين المتقاتلين على السلطة عندنا في العراق هو نفسُه هنا، مع اختلاف بسيط في الألفاظ والأقنعة والشعارات والأدوات والأساليب.

هنا وهناك معارك كسر عظم دامية يستخدم فيها كل حزب ما استطاع من قوة ومن رباط الخيل، ومن مؤامرات وتلفيقات وثارات وتبادل إهانات، ولكن بأغلفة براقة من الديمقراطية وحب العدالة والدفاع عن القيم الوطنية ومبادئها المقدسة.

المحللون والمؤرخون الأميركيون يجمعون على أن حالة الديمقراطية الأميركية لم تصل إلى هذا الحضيض من قبل. لكن الذي حدث، هذه المرة في الولايات المتحدة، شيء عادي في بلادنا، حين ينصر الحزب رئيسه، ظالما أو مظلوما، دون تدقيق وتمحيص، وبلا عقل وضمير

لم يكن يحدث هذا في تاريخ الولايات المتحدة الطويل. ويجمع المحللون والمؤرخون الأميركيون على أن حالة الديمقراطية الأميركية لم تصل إلى هذا الحضيض من قبل. ولكن الذي حدث، هذه المرة، شيء عادي جدا يحدث مثله في بلادنا أيضا، هذه الأيام، حين ينصر الحزب رئيسه، ظالما أو مظلوما، دون تدقيق وتمحيص، وبلا عقل وضمير.

فبعد أربعة شهور من انشغال النواب والشيوخ والقضاة وأجهزة الإذاعة والتلفزيون والصحف، ومن الجدل الحامي اليومي، في كل مقهى ودار وبار، فجأة، وفي ربع ساعة فقط، يصوّت الشيوخ الجمهوريون، جميعُهم، على براءة الرئيس، ما عدا واحدا هو السيناتور ميت رومني الذي صوّت بإدانة رئيسه بالتهمة الأولى تصفية لحساب قديم بينهما، وببراءته من التهمة الثانية إرضاء لحزبه ومن باب رفع العتب.

بالمقابل، يصوّت جميع الشيوخ الديمقراطيين على إدانة الرئيس، ولم يتخلف منهم واحد، قط.

والطريف هو ما حدث في حفلة إلقاء خطاب الاتحاد. فبدافع الكره والحقد، وربما الحسد أيضا، لم تُقدّم رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، لرئيس الولايات المتحدة ما جرت عليه العادة في مثل هذه المناسبة من تبجيل وتقدير واحترام. واكتفت بالقول "إليكم رئيس أميركا" فقط لا غير، وهي إهانة مقصودة وغير متوقعة من امرأة جاوزت الثمانين وتجلس على كرسي رئاسة نواب الأمة، وقد تصبح رئيسة الولايات المتحدة، وفق أحكام الدستور، إذا ما خلا منصب الرئيس ونائبه في يوم من الأيام.

ردّ عليها الرئيس بقسوة، ورفض مصافحتها، أمام مئات الملايين من البشر الذين كانوا يشاهدون هذه الحفلة، لترد عليه هي أيضا بتمزيق نسختها من خطابه، وعلى شاشات تلفزيونات الكرة الأرضية كلها، لأنها لم تجد فيه صفحة "لا تضم كذبة"، على حد تصريحها لاحقا.

والغريب أن أحدا من أتباعها النواب والشيوخ الديمقراطيين لم يعاتبها على تصرفها المعيب الذي لا يليق برئيسة نواب الأمة، بل استقبلوها بحفاوة بالغة تقديرا منهم لجرأتها وشجاعتها التي ليس لها حدود.

شيء آخر، إن كل ما فعله وما يفعله الرئيس الجمهوري، في أدبيات الديمقراطيين، خطأ ومعيب ومخالف للدستور. وفي نظر الجمهوريين لا يوجد شيء صحيح ووطني يستحق الاحترام في جميع ما يفعله الديمقراطيون.

وحين يتباهى ترامب بقتل قاسم سليماني واصفا إياه بأنه أخطر إرهابي بعد بن لادن وأبي بكر البغدادي، وحين يفاخر بمحاصرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية للنظام الإيراني باعتباره الراعي الأول للإرهاب، ومبررا ذلك كله بحماية أرواح الأميركيين ومصالحهم، يخالفه الديمقراطيون، ويعتبرون اغتيال سليماني عملا أهوج مضرا بالمصالح الأميركية العليا، ويتخذون قرارا في مجلس النواب الذي يهيمنون عليه يقضي بتقييد يدي الرئيس فيما يخص إيران، ويمنعه من مهاجمة إيران، مستقبلا، إلا بإذنهم.

ألم تروا الـ"سي إن إن"، وهي لسان حال الديمقراطيين، كيف تجعل"من الحبة قبة" لكي تثبت نازية ترامب، وفاشية أعوانه ومستشاريه، وكيف تتصيد أيّ خبر أو أيّ تصريح للمرشد علي خامنئي أو أحد معاونيه العسكريين والمدنيين، وتروّج له نكايةً بالرئيس، وكيف تلاحق أخبار الرئيس وقراراته وتصريحاته فتسخّفها، وتسخر منه ومنها، ثم تبشرنا بسقوطه عن قريب؟

وأخيرا. إن ما جرى يوم الأربعاء الخامس من فبراير 2020 لا يفعله إلا مقتدى الصدر وهادي العامري ونوري المالكي ومحمد الحلبوسي وأسامة النجيفي وجماعة كاكه مسعود وبقايا حزب مام جلال، وعلى الديمقراطية والعدالة والوطنية السلام.

العراق بين الاستنهاض الوطني والتهديد الوجودي

خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك - باريس

تتواصل الانتفاضة الوطنية العراقية منذ الأول من أكتوبر 2019، وتفشل مساعي الاحتواء والالتفاف. ولم تفلح محاولة التضحية بها على مذبح الاشتباك الأميركي – الإيراني المتفاقم منذ مقتل قاسم سليماني وصحبه بداية هذا العام. لذلك تبرز الورقة الأخيرة لإخماد الجذوة الثورية عبر القمع المكثف في بغداد والمحافظات الجنوبية من قبل فريق مقتدى الصدر بتوجيه وغطاء إيراني رسمي. وليس من الأكيد أن تنجح هذه الخطة في ضرب حالة الاستنهاض الوطني ومعركة استعادة الدولة الوطنية العراقية. والواضح أننا أمام سباق محموم بين تحقيق الانتفاضة لأهدافها وبين التهديد لوجود العراق وطبيعة دولته وربما وحدته وكيانه ضمن مخاض إعادة تركيب الإقليم التي انطلقت في موازاة زلزال سقوط بغداد في أبريل 2003.

مما لا شك فيه أن المعضلة العراقية ترتبط ارتباطا وثيقا بمجمل مسار التطور التاريخي منذ ثورة العشرين إلى الاستقلال والحكم الملكي وسلطة حزب البعث العربي الاشتراكي وصدام حسين وصولاً إلى الحقبة الحالية.

وبالفعل أدى الفشل في إعادة بناء الدولة ما بعد الحرب الأميركية لتفاقم وضع العراق بدل وضعه على السكة الصحيحة بعد معاناة طويلة مع الحروب منذ نهاية سبعينات القرن الماضي. وفي ظل وصاية الحاكم الأميركي بول بريمر (واستشاريي الأمم المتحدة) جرى ترسيخ المحاصصة الطائفية والعرقية التي صارت أمرا واقعا وغطاء لاستشراء الفساد، وتم تحطيم هياكل الدولة خاصة مع حلّ الجيش والأجهزة الأمنية واجتثاث حزب البعث. ولم يكن ذلك ليتم من دون تقاطع في المصالح بين الولايات المتحدة وإيران، لكن ذلك كان مصحوبا بتجاذب لتحديد مستوى النفوذ على وقع "المقاومة ضد الاحتلال" و"صعود الإرهاب" إلى "الحرب الأهلية" بين 2004 و2007، وبروز تنظيم داعش منذ 2014 وما رافقه من عودة تناغم إيراني – أميركي خلال حقبة أوباما واختتام ذلك بجعل العراق ساحة الصدام الرئيسية على خط اختبار القوة الأميركي – الإيراني في حقبة ترامب.

وإبان السنوات السبع عشرة كانت أرقام الفساد خيالية ويتهم مصدر عراقي الحكم الإيراني بالإسهام المنهجي في "نهب الدولة العراقية بحدود 500 مليار دولار". بغض النظر عن تقاسم المسؤوليات أو تحميلها للغير، استمر الاستنزاف وبناء دولة موازية من الميليشيات القريبة من إيران مع إقصاء عملي للنخب السنيّة أو إشراكها بشكل صوري وتحييد للجانب الكردي المكتفي بالرئاسة الرمزية والحكم الذاتي المقيد.

هكذا تدرّج تلاشي وتحطيم الدولة العراقية الوطنية التي لم يتركها صدام حسين في أحلى أحوالها خاصة لجهة تماسكها الداخلي، وكان للمسلسل التدميري محطات مع الصراع العرقي العربي – الكردي ومع الصراع المذهبي السني – الشيعي ومع الحرب ضد الإرهاب ومع الاشتباك الأميركي – الإيراني.

ومنذ صيف 2017 وفي موازاة إنهاء خطر داعش، برز الخلل في البنيان الوطني والنقص المريع في الخدمات العامة على خلفية فشل صارخ للعملية السياسية وللطبقة السياسية بكل تلاوينها. ومن هنا جاءت انتفاضة أكتوبر 2019، لتشكل منعطفا فاصلا في التاريخ العراقي الحديث من أجل وضع حد للانهيار واستعادة الدولة الوطنية.

وبعيدا عن نظريات المؤامرة جابهت الحالة الثورية العراقية خصومة "الوصيّ الإيراني" وأدواته التي أرادت الحفاظ على مكاسبها في المحاصصة بعدما نجحت مع الحشد الشعبي في التمهيد لسيطرة الدولة الموازية على الدولة الشكلية والإطاحة عمليا بالمؤسسات العراقية.

لهذا السبب بدا الرهان الثوري منذ البداية محفوفا بالمخاطر بالرغم من الدعم الظاهري للمرجعية الشيعية. واليوم انكشف موقع التيار الصدري أو من يسيطر عليه في تموضع جديد. لكن يجوز التساؤل عن إمكانية مصادرة قرار هذا التيار لأن مقتدى الصدر موجود في مدينة قم في إيران، ويصعب تفسير انتقاله من معسكر إلى آخر إلا إذا كان مقتل سليماني حدا بإيران للعب ورقة مقتدى بقوة والقبول بدوره لحسم الموقف لصالحها أو التخفيف من الخسائر.

منذ بدايات الانتفاضة، كانت ثمة "ثورة مضادة" يتم الإعداد لها، من أجل قمع حركة الاحتجاج. وتمثلت استراتيجيات هذه الثورة المضادة في قمع تدريجي ومقنّع أوقع حوالي 500 قتيل وآلاف الجرحى وعشرات المغيبين، وكذلك في محاولات منهجية، ومنظمة، قامت بها السلطة، والمستفيدون منها، لشيطنة المحتجين، فضلا عن محاولة تصنيف المحتجين إلى "سلميين"، و"مخربين مندسين". من بين الاستراتيجيات أيضا، إنتاج حركة احتجاج مضادة، أو خلق صدام مفتعل بين الطرفين، يبرر فض الاعتصامات بالقوة.

وواضح مما جرى خلال الأيام الماضية، أن هذه الاستراتيجية تطبّق اليوم على الأرض، مع متغيرات فرضها توجه مقتدى الصدر. فبعد الوصول إلى صفقة المرشح الجديد لرئاسة مجلس الوزراء، والتي أعادت السيناريو نفسه الذي أنتج حكومة عادل عبدالمهدي في 2018؛ حيث اتفق تحالفا سائرون والفتح مرة أخرى على المرشح الجديد الذي كلفه رئيس الجمهورية رسميا لتشكيل الحكومة.

الرهان الثوري بدا منذ البداية محفوفا بالمخاطر بالرغم من الدعم الظاهري للمرجعية الشيعية. واليوم انكشف موقع التيار الصدري أو من يسيطر عليه في تموضع جديد

ومع قيام مقتدى الصدر بسحب مريديه من ساحات الاحتجاج، كانت المفاجأة في صمود المحتجين، والزخم الذي حصلوا عليه من المشاركة الواسعة لطلبة الجامعات، وغيرهم، والذين توافدوا بقوة إلى ساحة التحرير في بغداد، والساحات الأخرى، مما فرض تغيير الخطة، والعودة إلى سيناريو آخر أي عودة أتباع التيار الصدري، والسيطرة على الساحات بالقوة، ومحاولة تسويق المرشح الجديد محمد علاوي بمثابة مرشح هذه الساحات.

بدأ الأمر بالهجوم على ساحة التحرير في بغداد، بالتوازي مع ذلك وجّه الصدر أتباعه ومريديه إلى فرض عودة الدراسة، وفتح الطرق والجسور بالقوة، في ظل «حياد» وغياب القوى العسكرية والأمنية.

ومع الفشل في بغداد انتقل القمع المباشر إلى النجف وكربلاء مع حصيلة دامية لم تفتّ من عضد المنتفضين. وتدل الإشارات الأولى من مرجعية السيد علي السيستاني إلى عدم تغطية للقمع وعن بحث دؤوب لمخرج آخر.

وهنا لا بد من تصحيح ما هو متداول عن صراع شيعي – شيعي بعد صراع سني – شيعي في الماضي، وفي هذا الأمر تبسيط وانتقائية إذ أن الصراع الأساسي يدور بين الوطنيين العراقيين (وإن كان العرب الشيعة هم طليعتهم اليوم) من جهة والحكم الإيراني وأدواته التابعة والمنتفعة من جهة أخرى. إنه صراع من أجل حاضر العراق ومستقبله بكل ما للكلمة من معنى. وفي خلفية هذا الصراع يبدو الموقف الأميركي حذرا مع تناسي مسؤولية واشنطن عن وصول العراق إلى هذا المنحدر، والأدهى كذلك موقف تركيا المتواطئة عمليا مع إيران في إنهاء الدولة العراقية. وفي نفس الإطار، يبدو الموقف الأوروبي خجولا كأن وضع هذا البلد المركزي ليس في الحسابات كحالة مستقلة، أما الصين وروسيا فكأنهما تنتظران نتيجة اختبار القوة. أما بالنسبة إلى اللاعبين العرب المعنيين فيسود الحذر والتكتم مواقفهم لأسباب متعددة.

ضمن هكذا بيئة إقليمية ودولية، يصارع الشعب العراقي من أجل حركة تحرره واسترجاع دولته الأصلية بعد مصادرتها من الدولة الموازية. لن يكون الحل بالتقسيم بل ربما بشكل فيدرالي جديد بعد بلورة نتائج الصراع الأميركي الإيراني، أو اختبارات القوة الداخلية. لكن الوطنيين العراقيين محكومون بالصمود وتشكيل تيارهم وبلورة مشروعهم كي يكون مفتاح الاستنهاض الوطني وربما دخول المشرق والعالم العربي عصر الدولة الوطنية الحقيقية.